بدايات التغلغل الاوربي في تونس وفق المخططات الاستعمارية

م.م. ايهاب حسين علي حسين مصيرع

مدرية تربية بابل

Bidayat alttaghallughul al'uwrubbi fi Tunis wfq almukhattatat alaistiemaria

Ass.Lec. Ehab Husin Ali Husin msiraa

Directorate of Education Babylon

alehab446@gmail.com

Abstract

Title of the study ((the roots of European settlement in Tunisia))

The French government realized the importance of the site geo-strategic Tunisia on the Mediterranean Sea, since its occupation of Algeria in 1830, and began working to invest the deteriorating economic and political situation in Tunisia, so it was seeking to obtain concessions in Tunisia by French Consul adopted it, and then began to take false pretenses, represented by attacking the Tunisian tribes of French troops on the Algerian border for the purpose of security and to preserve its interests in Algeria, invested argument Tunisian tribes support the rebels Algeria and equipped an army of occupation of Tunisia, and imposed treaties Bardot in 1881, the Treaty on the marina in 1883.

It sought France after that to take a new policy of its kind, let to colonization and settlement at the same time, I started to invite and encourage the owners of capital and peasants French to move from their country (France) to settle in Tunisia in exchange for giving them big privileges on the budget and property of the Tunisian state account, in the hope of to make of Tunisia a French province belonging to France.

المقدمة

ادركت الحكومة الفرنسية اهمية الموقع الجيوستراتيجي لتونس على البحر الابيض المتوسط، منذ احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠، وبدأت تعمل على استثمار تدهور الاوضاع وتدخلها في الشؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس لذلك كانت تسعى في الحصول على امتيازات داخل تونس عن طريق القنصل الفرنسي المعتمد فيها، ومن ثم بدأت باتخاذ حجج واهية متمثلة بمهاجمة القبائل التونسية للقوات الفرنسية على الحدود الجزائرية لغرض فرض الامن والاستقرار وللحفاظ على مصالحها في الجزائر، واستثمرت حجة دعم القبائل التونسية للثوار في الجزائر وجهزت جيشاً لاحتلال تونس، وفرضت معاهدتي باردو عام ١٨٨١، ومعاهدة المرسى في عام ١٨٨٣ لأحكام سيطرتها واحتلالها لتونس.

لذلك عملت فرنسا على استخدام الدعم المادي لتونس من خلال القروض المالي للمصارف التي منحتها لتونس وغيرها من الاستثمارات التي قدمتها فرنسا. خاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨، وبعد مساومات بين الدول الكبرى الذي حضرته تقرر جعل تونس من نصيب فرنسا.

سعت فرنسا بعد ذلك الى اتخاذ سياسة جديدة من نوعها، والتي لا تعتمد على الاستعمار فقط، وانما تدعوا الى الإستعمار والاستيطان في الوقت نفسه، فبدأت تشجع اصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات والفلاحين الفرنسيين بالانتقال والاستيطان في تونس مقابل امتيازات كثيرة تتمثل بمنحهم اراضي خصبة للزراعية في التونسية، واقامة المراكز الصناعية المختلفة، فضلاً عن ذلك سعت فرنسا الى فرنسة المستوطنين الاوربيين بمنحهم الجنسية الفرنسية مقابل امتيازات وظيفية، وزيادة في رواتبهم التي تتمثل بـ(الثلث الاستعماري) وشملت تلك السياسة حتى التونسيين، مقابل تجنس التونسيين بالجنسية الفرنسية، وكان هدف فرنسا من وراء ذلك هو توسيع القاعدة الاستيطانية الفرنسية في تونس، والقضاء على المنافسين لها من مستوطنين الدول الأوربية للحصول على الامتيازات في تونس.

ينطلق البحث من فرضية مفادها هل ان الاستيطان الفرنسي الاوربي اثر في دعم سياسة الاحتلال الفرنسي في تونس، وقد اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وفي ضوء هذه المنهجية جاء البحث بـ: المبحث الاول الذي سلط الضوء على بدايات التغلغل الفرنسي في تونس، اما المبحث الثاني فتطرق الى سياسة الحكومة الفرنسية في تشجيع الاستيطان الأوربي في تونس.

المبحث الاول: بدايات التغلغل الفرنسي في تونس

اولاً. اساليب الحكومة الفرنسية في احتلال تونس عام ١٨٨١

تعود بدايات الاستيطان الاوربي في تونس الى ما قبل الاحتلال الفرنسي لتونس عام ١٨٨١م، اذ كانت تونس خاضعة للدولة العثمانية منذ عام ١٥٧٤، وظلت تابعة قانونياً للسيادة العثمانية على الرغم من الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به في عهد الأسرة الحسينية (١٧٠٥ – ١٨٨١)[١] حتى اعلان الحماية[٢] الفرنسية عليها، ومما يؤكد في هذه الحقبة التاريخية كان الاوربيين من المغامرين، والمبشرين والتجار ومساعديهم يتوافدون على تونس لضمان مصالحهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية فيها، ولم يقف الحال عند هذا الامر فيما يعزز من مصالح الاوربيين، فمارسوا ضغوطا مختلفة على الاسرة الحاكمة، ونتيجة لتطور الوعي وتزايد المطالبة بالإصلاح السياسي والاداري، والاقتصادي[٣] اصدر الباي[٤] محمد الصادق (١٨٥٩ – ١٨٨٢)[٥]، قانون عهد الامان الصادر عام ١٨٥٧، الذي ضمن حق الاوربيين في السكن والتملك والعمل، ونتيجة لتكريس هذا القانون الحقوق للأجانب، أخذ الكثير منهم يتجهون نحو تونس فقد زاد اعداد الاوربيين مع مرور الزمن، وازدادت مصالحهم احتكاكا وتضارباً مع مصالح التونسيين[٦].

أصدر الباي محمد الصادق دستور عام ١٨٦١ هذا الدستور جاء لضمان الامتيازات الاجنبية للمستوطنين التي كان معظمها من نصيب الفرنسيين والايطاليين وكان من نتائج هذه الامتيازات هو تغلغل الرأسمال الأجنبي في البلاد وازداد الوضع الاقتصادي، والاجتماعي سوء، وتراكمت الديون على تونس بسبب لجوء باي تونس للاستدانة من البنوك الأجنبية وبذلك أصبحت تونس مستعبدة مالياً من قبل الرأسمال الأجنبي، وكان عليها ان تدفع اقساطاً سنوية لسداد ديونها، وعلى أثر ذلك ساء الوضع الاقتصادي في تونس بعد هذه القروض فاضطرت الحكومة التونسية الى التوقف عن دفع اقساط الديون، بعد ان عم الافلاس المالي بتونس عام ١٨٦٧[٧].

لم تلبث الدول الاوربية الاستعمارية ان انتهزت الفرصة لإخضاع المالية التونسية للرقابة الاجنبية في تموز / يوليو ١٨٦٩، ونتيجة لذلك تألفت لجنة دولية كانت تضم أهم الدول الدائنة وهي بريطانيا، ايطاليا، فرنسا للأشراف على الايرادات والمصروفات، وقامت هذه اللجنة بتحويل مجموعة الديون التونسية الى دين موحدة قدره (١٢٥) مليون فرنك، بفائدة (٥%) وضمنت بريطانيا وفرنسا وايطاليا هذه التسوية في ٢٣ اذار / مارس ١٨٧٠، وصار يتعين على تونس ان تدفع لفرنسا سنوياً مبلغ (٦,٢٥٠) مليون فرنك فرنسي من مجموع (١٣) مليون فرنك هي مجموع ديون الحكومة الفرنسية، وبذلك اصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين وفي ضوء توصيات اللجنة الدولية اصبحت جميع المداخيل الكمركية تحت تصرف اللجنة المالية الدولية، وأصبحت تونس حكراً على البنوك الاجنبية وشبه مستعمرة لهم [٨].

(١) الاسرة الحسينية: هي الاسرة التي حكمت تونس (١٧٠٥–١٩٥٣) بعد الاسرة المرادية التي استأثرت بالحكم حتى عام ١٧٠٥، ينظر: احمد اسماعيل راشد، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، مورتانيا)، ط١، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص٩٠.

(٢) الحماية: ان الحماية (protectoral) في مفهوم القانون الدولي هي النظام الذي يقضي بان تضع دولة نفسها تحت كنف دولة اخرى اقوى منها، ينظر: يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، القاهرة، مطبعة الرسالة، (د. ت)، ص١٩.

(٣) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، (د. ت) ص ٢٩.

(٤) الباي: كلمة تركية الأصل وتعني الكبير والغني والقدير، تطلق على كل ذي منصب عال وهي مأخوذة من كلمة (بويوك) وتعني في اللغة العثمانية الكبير، ينظر: عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والدولة العثمانية (١٨٨١–١٩١٣)، ت: عبد الجليل التميمي، تونس، دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣، ص٢٩–٣٠.

(٥) الباي محمد الصادق: هو محمد الصادق بن حسين، ارتقى عرش تونس عام ١٨٥٩، حدثت في عهده العديد من الثورات لبعض القبائل التونسية على الحماية الفرنسية، ينظر: حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط ٣, تونس، دار الكتب العربية، ١٩٧٦، ص ١٠.

(٦) نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية من ١٨٨١ – ١٩٣٤، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، دار الرائد للطباعة، ١٩٦٣، ص ٩٦.

(٧) احمد اسماعيل راشد، المصدر السابق، ص ٩٠ – ٩١

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٤ – ٩٥.

فضلاً عن هذه التطورات الاقتصادية عززت الشركات الاجنبية من الاستيطان الاوربي في تونس بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر، اذ حصلت فرنسا عام ١٨٦١، على امتياز احتكاري لانشاء خطوط تلغرافية في تونس، وفي عام ١٨٧١, حصلت شركت بريطانية على امتياز لانشاء خط حديدي يربط تونس بحلق الوادي[١].

عام ١٨٨٠ حصلت فرنسا على امتيازات لانشاء سكك حديد جديدة من بعدها تكاد تحتكر هذا النوع من العمل، فقد تمكنت في العام نفسه من الحصول على امتياز لبناء سكتين حديد، الاولى من تونس الى ميناء بنزرت[٢] والثانية من تونس الى سوسة، ولعل من اكبر ما حصلت عليه فرنسا هو شراؤها قطعة ارض تعرف باسم النفضية بين تونس وسوسة مساحتها (١,٠٠٠,٠٠٠)[٣] هكتار[٤].

ان التدخل الفرنسي في تونس كان واضحاً منذ اوائل القرن التاسع عشر من خلال القناصل الفرنسيين المتعافين في تونس، وازداد هذا النفوذ السياسي قوة ومتانه, أثر احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ فكان البايات في تونس بالرغم من تظاهرهم بتبعية الدولة العثمانية، الا انهم عبارة عن ادوات يحركها النفوذ الاجنبي بصفة عامة، والفرنسي بصفة خاصة[٥].

وازاء التنافس الاوربي أبدت ايطاليا اهتماما زائداً بتونس منذ عام ١٨٦١، بكونها تمثل اول مطمح من مطامحها الاستعمارية في الخارج، وقد حصلت بالفعل على امتيازات جديدة عام ١٨٦٨ مما شجع الكثرين من الإيطاليين للهجرة الى تونس وتشكيل اكبر جالية اجنبية فيها[٦] في عام ١٨٧١ حاولت ايطاليا ربط تونس بمعاهدة تمنح المقيمين الايطاليين في تونس امتيازات خاصة، وعندما قرر الباي محمد الصادق المقاومة اخذ الايطاليون يتأهبون لأعداد حملة عسكرية بحرية على تونس، ولولا تدخل بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية تدخلا دبلوماسياً مشتركاً لما انصاعت ايطاليا وعدلت مؤقتاً عن خططها[٧].

على أثر ذلك زادت التدخلات الاجنبية الفرنسية والايطالية عن طريق الشركات الرأسمالية، والمستوطنين من الجالية الايطالية والفرنسية والمالطية وبدأت السيطرة على مرافق البلاد الاقتصادية والمالية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات وبدأت تسعى الى ازاحة ايطاليا التي كانت تتطلع لاحتلال تونس منذ بداية سبعينيات القرن التاسع عشر[٨].

في حين كانت ايطاليا تعمل جاهدة لتحقيق مطامحها في تونس، اما بريطانيا فكانت تراقب من جزيرة مالطة كل التحركات بمضيق صقلية وتدبر لتحقيق الاستيلاء على جزيرة قبرص، فانها كانت تعمل على مساومة فرنسا ترغيبها في امتلاك تونس لتأمين جانبها من اجل الحفاظ على سلامة مستعمراتها وممراتها البحرية، وعلى اثر ذلك بدأ التنافس الفرنسي الايطالي على تونس يشتد واكتسب الموقف عداء صريحا بينهما خاصة بعد تعين قنصل ايطاليا الجديد ماشيو (maccio) في تونس الذي استطاع بماله من دهاء وحنكة سياسية ايقاف كل مخططات القنصل الفرنسي روستان (Roustn) وتمكن في الوقت نفسه من تحقيق امتيازات مالية وعقارية لفائدة دولته[٩].

---

(١) خليفة الشاطر مع نخبة من الاساتذة الجامعيين، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)،ج٣، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية, ٢٠٠٥، ص ١٨.

(٢) ميناء بنزرت: من اهم الموانئ التونسية التي تقع على ساحل البحر المتوسط عند الرأس الابيض الى الشمال الغربي من العاصمة تونس، له اهمية استيراتيجية في النواحي العسكرية والاقتصادجية، احتل من قبل فرنسا في ٣٠نيسان / ١٨٨١، ينظر: آمنة ابراهيم ابو حجر، موسوعة المدن العربية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٢، ص٧٣.

(٣) نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، المصدر السابق، ص ٩٨ – ٩٩.

(٤) الهكتار يساوي (١٠،٠٠٠) متر مربع.

(٥) محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، تونس، دار الكتب الشرقية، (د. ت) ص ١٧ – ١٨.

(٦) هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦–١٩١٨ من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الاولى، ط١، عمان، دار الفكر، ٢٠٠٩، ص١٧٣.

(٧) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، دار الفارابي، ط ٩، ٢٠٠٧، ص ٣٠٥.

(٨) محمد علي داهش، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٩) البشير بن الحاج عثمان الشريف، اضواء على تاريخ تونس الحديث ١٨٨١ – ١٩٢٤، دار ابو سلامة للطباعة والنشر والتوزسع، ط ١، (د. ت) ص ٥-٦.

نجحت فرنسا في ابعاد ايطاليا عن مزاحمتها في تونس الى حد ما، وتفرغت لمواجهة بريطانيا والمانيا من خلال طرح المسألة التونسية عام ١٨٧٧ في كواليس مؤتمر برلين[١]، وكانت رغبة فرنسا واضحة جداً في انها تريد السيطرة على تونس لكن اطماعها لاقت معارضة من الدول صاحبة المصالح والاطماع (بريطانيا، ايطاليا، المانيا)[٢].

لكن الدوافع التي حملت بريطانيا على اظهار الشعور الودي حيال فرنسا في المسألة التونسية، نتيجة منحها قبرص وفرض المراقبة الثنائية على مصر وترك فرنسا تحصل على تعويض وكانت تفضل ان ترى تونس في ايدي فرنسا اكثر من ايدي ايطاليا اذ انها لم تكن ترغب في ان تسيطر دولة بعينها على جانبي مضيق صقلية[٣] في حين كان رد الفعل الالماني اتجاه التمهيد للاحتلال الفرنسي لتونس كان رد تأيدي، فقد كان المستشار الالماني بسمارك مسروراً من ان فرنسا قامت اخيراً بعمل يشغلها عنها. اما ايطاليا فقد اصيبت بخيبة امل شديدة، وعدت تصرف فرنسا عملا عدائياً[٤].

ان الدوافع الاقتصادية والتجارية والمالية والاستراتيجية كانت وراء اطماع فرنسا في تونس[٥]، وكما ان الغزو الاستعماري كان يرمي الى البحث عن المعادن الثمينة والسيطرة على مناطق النفوذ، للتحكم في الاماكن الاستراتيجية والممرات البحرية، وكان احد المرتكزات لتحقيق ذلك هو تعزيز الاستيطان الفرنسي ونشر الديانة المسيحية في تونس أي اقامة كنائس ليخلد بها ذكرى غزواتهم ونشر دينهم فيها[٦].

اتخذت فرنسا لاحتلال تونس ذرائع مختلفة محاولة تبرير غزوها لتونس اذ تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية التونسية مدعية ان هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات من قبل القبائل التونسية وعلى الخصوص قبائل خمير[٧]، وفي يوم ٩ ايار / مايو ١٨٨١، حاولت الخارجية الفرنسية تبرير احتلالها لتونس ضمن منشور بعثت به للممثلين الدبلوماسيين حيث ذكرت ان الهدف الوحيد لسياسة فرنسا ازاء تونس هو المحافظة على السكينة في مستعمراتها الكبرى الجزائر[٨].

استثمر جول فري (Jules ferru) رئيس الحكومة الفرنسية انذاك الوضع في تونس فعرض المسألة امام البرلمان الفرنسي وطلب منه اعتمادات قيمتها خمسة ملايين فرنك لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على الحدود الجزائرية التونسية وردعها وصادق البرلمان على هذا الطلب بالاجتماع في ٧ نيسان ١٨٨١، وان الحكومة الفرنسية لم تعر هذه المسألة أي اهتمام الا عندما قررت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية فلم تكن قضية الخمير سوى حجة واهية اتخذتها الحكومة الفرنسية لتشرع منذ شهر نيسان / ابريل ١٨٨١ في احتلال تونس قصد بسط حمايتها عليها[٩].

ثانياً: الحماية الفرنسية على تونس واثرها في دعم الاستيطان الاوربي

لم يكن احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ مفاجأة، وذلك لان السيطرة الفرنسية على تونس بدأت منذ ان وطأت اقدام الفرنسيين الجزائر عام ١٨٣٠ اذ كان الفرنسيون يسيطرون سيطرة غير مباشرة على تونس فالجيش التونسي يدربه فرنسيين والمدرسة الحربية

(١) مؤتمر برلين: هو المؤتمر الذي عقد عام ١٨٧٨، لتصفية مشاكل الدول الاوربية، اذ وقفت كل من بريطانيا والمانيا على اطلاق يد فرنسا في تونس مقابل ان تقوم فرنسا بغض النظر عن احتلال بريطانيا لمصر وجزيرة قبرص في حين المانيا كانت تريد ان تصرف انظار فرنسا عن مقاطعتي الالزاس واللورين التي حصلت عليهما في اعقاب حرب السبعين، حيث شجع بسماك المسؤلين الفرنسيين حين صرح عام ١٨٧٩، قائلاً: (اعتقد ان الكمثرى التونسية ناضجة)، ينظر: حلمي محروس اسماعيل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤، ص ٢٤٧.

(٢) نوفل كاظم مهوس، التنافس الاستعماري الاوربي في المغرب ١٨٨٠ – ١٨٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية ١٩٩٩، ص ٧٥.

(٣) جلال يحيى، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ٢٠١٠، ص ٣٤٠ – ٣٤١.

(٤) نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٥) محمد علي داهش، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٦) محمد علي بلوحة، زمن العسر صفحات من تاريخ تونس ١٩٣٠ – ١٩٤٠، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٧١، ص١٠- ١١.

(٧) قبائل خمير: هم عشائر جزائرية كانت قد هاجرت الى تونس بعد احتلال فرنسا للجزائر، وكانت متواجدة على الحدود الجزائرية التونسية، اتهمت هذه القبائل بتقديم المساعدة للثوار الجزائريين ضد سلطة الاحتلال الفرنسي وزعزعت الامن والنظام ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الاقصى)، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٧، ص ٣٠٧.

(٨)نهاية محمد صالح الحمداني، الحركة الوطنية التونسية، ١٨٨١ – ١٩٢٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة), جامعة الموصل، كلية الآداب، ص ٢٥ ؛ البشير بن الحاج عثمان الشريف، المصدر السابق، ص ٢١.

(٩) علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، تونس، دار محمد علي للنشر، ط١، ٢٠٠٩، ص ٤٧.

يشرف عليها اساتذة فرنسيون ومرفأ تونس بناه مهندسون فرنسيون، فيما ان مالية البلاد في ايدي رجال اللجنة المالية الدولية التي اكثر اعضاؤها من الفرنسيون وقنصل فرنسا العام في تونس يتمتع بنفوذ قوي ومؤثر على الباي وفي هذه المعطيات ادلة واضحة في السيطرة الفرنسية على تونس قبل احتلالها(١).

مثل عام ١٨٣٠، الاحتلال الفرنسي للجزائر تهديداً مباشراً لمستقبل تونس, اذ أصبحت تونس محط انظار المستعمر الفرنسي وذلك لقربها من الجزائر، ولما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم على البحر الابيض المتوسط، وامكانيات اقتصادية تتمثل في خصوبة ارضيها الشاسعة وثرواتها المشجعة المتنوعة، فبدأت فرنسا تخطط لاحتلال تونس، ساعدها على ذلك ما كانت تعانيه تونس من تدهور اقتصادي، وتأخر وانهيار في نظام حكمها(٢)، ولتمهيد عملية الاحتلال قامت الحكومة الفرنسية باتخاذ جملة من التدابير العسكرية لتنفيذ خطتها، اذ طلب جول فري من المقيم العام الفرنسي(٣) في الجزائر البرت قديفي (Albert Garifa) في مطلع كانون الثاني / يناير ١٨٨١، بالاسراع في مد خط سكة الحديد بين تونس والجزائر حتى يسهل لهم عمل نقل القطعات العسكرية والمؤن الى تونس(٤).

قررت الحكومة الفرنسية في اذار/ مارس عام ١٨٨١ من احتلال تونس حسب خطة مدروسة تم تطبيقها في ٢٤ نيسان/ ابريل من العام نفسه، اذ هجم الجيش الفرنسي براً من جهة الحدود الجزائرية التونسية و ثم توجه نحو تونس العاصمة على الرغم من المقاومة التونسية له(٥).

في ذلك الوقت تردد الباي محمد الصادق في التصدي للعدوان الفرنسي فوجه فرقة عسكرية لمواجهة الجيش الفرنسي، ثم امرها بالرجوع وسرح جنودها في حين نزلت بميناء بنزرت قوات مسلحة قدمت من فرنسا ومعها القائد العام للحملة بريار (Breart) في مطلع ايار / مايو، واستقر المحتل بمركز العاصمة في قصر باردو في ١٢ ايار/ مايو ١٨٨١(٦) كما سيطرت القوات الفرنسية على مدينة الكاف وسوق الاربعاء، وعين دراهم وطبرقة(٧).

ان معاهدة باردو تمثل معاهدة دولة مع رئيس دولة ضد شعبه لان بنود المعاهدة لا تعترف للشعب بأي حق وتجعل سلطة الباي مطلقة فضلاً عن انها خولت للجالية الفرنسية الحق من ممارسة دورها في تونس كمستعمرة من المستوطنين الفرنسيين على الاستثمار في الاراضي التونسية وخصصت غالب الوظائف الادرية للفرنسيين، وبذلك أصبحت لها جالية كبيرة من المستوطنين في عددها ونشاطها(٨).

طوقت القوات الفرنسية القصر السعيد مقر باي تونس الواقع في العاصمة باردو واجبر الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة الحماية في ١٢ ايار / مايو ١٨٨١ مع القوات الفرنسية المحتلة التي عرفت بمعاهدة باردو او معاهدة القصر السعيد نسبة الى مكان عقدها(٩).

بذلك اعترفت الدول الاوربية الاستعمارية بالحماية الفرنسية على تونس باستثناء ايطاليا والدولة العثمانية، فقد كانت تونس خاضعة للدولة العثمانية وان باي تونس موظف لدى الدولة العثمانية ولا يحق له عقد أي اتفاقيات دولية بدون الرجوع اليها وبتوقيع اتفاقية الحماية الفرنسية تكون تونس قد فقدت استقلالها واقرت بتبعيتها المطلقة للسلطة الاستعمارية الفرنسية(١٠).

(١) عبد الحميد البطريق واخرون، افريقيا حلم الاستعمار البريطاني، مصر، دار المعارف، (د. ت)، ص ٢١٨.
(٢) احسان حقي، تونس العربية، بيروت، دار الثقافة، (د. ت)، ص ١٣٢.
(٣) المقيم العام الفرنسي: موظف يمثل الحكومة الفرنسية في تونس خول بأن يمارس صلاحيات في غاية الاهمية بموجب مرسوم ٩ حزيران / يونيو ١٨٨١، كان يتلقى التعليمات والاوامر من الحكومة الفرنسية له صلاحيات غير محدودة جعلته يتدخل في مختلف قطاعات الدولة المحمية ينظر: الازهر بوعوني، الانظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، تونس مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٢, ص ١٩٠ – ١٩١.
(٤) يونس درمونة، المصدر السابق، ص ٢٣.
(٥) خليفة الشاطر مع نخبة من الاساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص ٢٣
(٦) هشام سوادي هاشم، المصدر السابق، ص ١٧٤.
(٧) على المحجوبي، العالم العربي، المصدر السابق، ص ٤٧.
(٨) الحبيب بورقيبة،حياتي، ارائي، جهادي، تونس، نشريات كتاب الدولة للاعلام،(د. ت) ص ١٨٠.
(٩) محمد علي بلوحة، المصدر السابق ص ٣٠٦.
(١٠) لوتسكي، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

ما ان علم الشعب التونسي بتوقيع الباي محمد الصادق لمعاهدة الحماية واحتلال شمال تونس حتى اعلنت ثورة شعبية عارمة وجهاداً تلقائيا عاما ضد الفرنسيين قادته مختلف القبائل في عموم تونس(١).

كان انطلاق الثورة الشعبية من جنوب تونس لتشمل صفاقس و قابس وقصفة والقصرين وغيرها من المناطق الاخرى واعلن الشعب عدم اعترافه باتفاقية الحماية في حين قدم الثوار تضحيات كبيرة في مواجهة قوات الاحتلال الفرنسية(٢).

وعلى الرغم من المقاومة التي قام بها الشعب التونسي لكن قضي عليها نظراً لاختلال موازين القوى الناجم عن التفاوت في السلاح والعتاد وتقنيات الحرب بين جيش الاحتلال الفرنسي ورجال المقاومة التونسية (٣)، وبعد انتهاء الثورة الشعبية التونسية، فرضت فرنسا على باي تونس معاهدة جديدة في ٨ تموز/ يوليو ١٨٨٢, بموجب هذه المعاهدة اعترف الباي محمد الصادق بهيمنة فرنسا على تونس كما فوض لها كامل سلطته وذلك بمنحها حق تقدير الضرائب وتحديد قاعدتها وتحصيلها وتنظيم المداخيل واجراء الاصلاحات الادارية والعدلية التي ترى لزومها وهكذا فأن معاهدة ٨ تموز/ يوليو جردت الباي من سلطته الداخلية مثلما حرمته معاهدة باردو من سيادته الخارجية وبتنفيذ هذه المعاهدة يفقد الباي كل صلاحياته وبذلك تعد تونس مقاطعة فرنسية على رأسها حاكم تونسي صوري "الباي"(٤).

واصرت الحكومة الفرنسية على التشبث بمعاهدة ٨ تموز / يوليو عندما بلغها نبأ وفاة محمد الصادق في ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٨٨٢، حيث قام بول كامبون (pull cambon)(٥)،المقيم العام الفرنسي بتونس بتنصيب علي بن حسين باي (١٨٨٢–١٩٠٢)(٦) على العرش ودعاة في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٨٨٢ بالتوقيع على معاهدة بالقصر السعيد يعيد فيها ما جاء في معاهدة ٨ تموز / يوليو مع بعض التغيرات تتعلق بمسألة تسديد الديون التونسية(٧).

بعد معاهدة ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٨٨٢، فرضت الحكومة الفرنسية على تونس معاهدة المرسى ٨ حزيران / يونيو ١٨٨٣، اذ تم بموجبها تصفية الديون التونسية و والغاء اللجنة المالية الدولية وبالتالي فرض الحماية على تونس مع بسط نفوذها الفعلي عليها وكذلك تمكنت من التدخل في شؤون تونس الداخلية مع الابقاء على سلطة الباي الشكلية، فضلاً عن عدم عقد أي قرض مع أي دولة دون اخذ موافقة الحكومة الفرنسية(٨).

المبحث الثاني: اساليب الحكومة الفرنسية في تشجيع الاستيطان الاوربي بتونس.

اتخذت سياسة الاستيطان الفرنسي في تونس بعد الاحتلال مسارات مختلفة, فمنذ بداية احتلالها شجعت الاستعمار الحر، واكدت للفرنسيين ان احتلال تونس والسيطرة على اقتصادها لا يكلف الحكومة الفرنسية كثيراً، وانما يتطلب مساهمة الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية عن طريق ايجاد مجال جديد للاستيطان في تونس ينشط من خلال الافراد والشركات عوضاً عن الدولة، لكن تحت رعايتها وحمايتها بعد ان تمكنت من السيطرة على الاوضاع في تونس(٩).

---

(١) البشير الحاج عثمان الشريف، المصدر السابق، ص ٣١.
(٢) احمد اسماعيل راشد، المصدر السابق، ص ٩٦.
(٣) علي المحجوبي، العالم العربي، المصدر السابق، ص ٤٧
(٤) علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ت: عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، ١٩٨٦،(د.م) ص ٨٥.
(٥) بول كامبون: هو المقيم الذي تم تنصيبه خلفاً للمقيم العام السابق روستان، في ١٨ شباط/فبراير ١٨٨٢، شهد عهد توقيع معاهدة المرسى في ٨ حزيران / يونيو ١٨٨٣، كان من اهم الاعمال التي قام بها خلال مدة توليه وظيفة المقيم العام الفرنسي في تونس هي اقناع الحكومة الفرنسية بوجوب ضمان الدين الاسلامي في تونس، واستطاع اقناع بريطانيا عن امتيازاتها الخاصة على اساس ان رعاياها اصبحوا تحت ادارة فرنسية، ادخل القضاء الفرنسي الى تونس، اعادة تنظيم المجلس البلدي لمدينة تونس، انشاء غرف تجارية فرنسية في الحاضرة، اعفي المقيم بول كامبون من منصبه يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٦، نتيجة الصراع مع قائد قوات الاحتلال الفرنسية عندما عارض مشروع كامبون باحتلال الجنوب التونسي، ينظر: سمير امين، المغرب العربي الحديث، ت: كميل داغر، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٠، ص ١٣٦ ؛ المصدر السابق.
(٦) علي بن حسين باي: وهو ولي عهد محمد الصادق، قالد جيوش المملكة التونسية مرات عديدة للمحافظة على الامن والنظام ارتقى عرش تونس عام ١٨٨٢ وكان اداة طيعة بيد سلطة الادارة الافرنسية وفي عهده وقع اتفاقية المرسى في ٨ حزيران / يونيو ١٨٨٣ وتوفي عام ١٩٠٢ ينظر: حسن حسني عبد الوهاب، المصدر السابق، ص ١٦٩.
(٧) علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المصدر السابق، ص٨٧.
(٨) احمد اسماعيل راشد، المصدر السابق، ص ٩٨.
(٩) عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي)، دراسة تاريخية مقارنة، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٣، ص ٤٤.

عام ١٨٨١ كان المستوطنين الاوربيون في تونس موزعين بين ايطاليين وفرنسيين وبريطانيين وأكثر البريطانيين كانوا مالطيين حيث كان عدد المستوطنين الايطاليين (١١,٢٠٠) شخص في تونس و (٧٠٠) فرنسي و(٧,٠٠٠) من البريطانيين وقد كان هؤلاء تحت اشراف قناصلهم الذين كانوا يحكمونهم بأسم دولهم(١).

أولاً: اجراءات الادارة الفرنسية في توسيع قاعدة الاستيطان الاوربي

١- إصدار المراسيم القانونية

كان في مقدمة ذلك ان فتحت الحكومة الفرنسية باب الهجرة الفرنسية الاوربية الى تونس وتيسر استيطانهم بها وقد ارتفع عدد المستوطنين من (٧٠٠) نسمة عام ١٨٨١، الى (٤٦٠٠٠) نسمة عام ١٩١٤، و وزاد عدد الايطاليين في المدة نفسها من (١١,٢٠٠) الى (٨٨٠٠٠) نسمة (٢)،ويرجع سبب زيادة اعداد المستوطنين في تونس الى المغريات المادية والمعنوية التي وضعتها الحكومة الفرنسية لاستقرارهم في تونس(٣).

على أثر ذلك بدأت فرنسا بالتشريع لتكريس الاستعمار الرسمي، اذ أصدرت مرسوم شباط / فبراير عام ١٨٨٢، يقضي بضم الاراضي البور الى ملكية الدولة، وبمقتضى هذا المرسوم تم السيطرة على مساحات شاسعة من الاراضي واعادة توزيعها على المستوطنين، كذلك السيطرة على الأوقاف الخيرية ومنحتها بدورها للمستوطنين ثم استمرت الادارة الفرنسية في تونس بسياستها الاستعمارية، حيث اقدمت على التوسع في السيطرة على أملاك تونس لتتمكن من أعادة توزيعها على المستوطنين، وقد نتج عن تطبيق هذا المرسوم ان اصبح ما يملكه المستوطنين في تونس بعد الحرب العالمية الثانية (٧٧٠,٥٠٠) الف هكتار(٤).

قامت فرنسا بتشجيع مخططات الاستعمار الاستيطاني, مما دفع المستوطنين الفرنسيين الى شراء مئات الاف من الهكتارات بابخس الاثمان في مدة وجيزة، والذي حفز على ذلك هو ان الاراضي اصبحت زهيدة الاثمان، وفضلاً عن المراسيم والقوانين العقارية الملائمة، كذلك توفير اليد العاملة التي يختارها المستوطنون بأجور زهيدة من التونسيين(٥).

عام ١٨٨٥، اصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً يقضي بالسيطرة على الاراضي الزراعية التي لا يستطيع اصحابها اثبات ملكيتهم لها بعقود رسمية ثم لحقته بمرسوم عام ١٨٩٠ الذي يقضي بضم جميع الغابات الى اراضي الحكومة وتعزيزاً لذلك أصدرت مرسوم عام ١٨٩٨, القاضي بضم جميع اراضي الاوقاف التي تقدر مساحتها بحوالي اربعة ملايين هكتار فاستولت بذلك على معظم الاراضي الزراعية وحولت ملكيتها الى المهاجرين الفرنسيين والاوربيين وبأسعار زهيدة جداً بعد ان حرمت اصحابها الشرعيين من استثمارها(٦).

لم تقتصر اجراءات الاحتلال الفرنسي على الاراضي الزراعية من خلال المراسيم التي صدرت، بل تعدت الى الانتاج المعدني فسيطرة على انتاج الفوسفات والحديد، والرصاص، والنحاس وغيرها من المعادن، واخذت تصدرها الى فرنسا كمواد اولية لصناعاتها، مما نتج عنه افلاس الخزينة التونسية واغراقها في الديون التي اخذت تتراكم عليها، هذا ادى الى انخفاض اجرة العامل التونسي وانخفاض مستواه المعاشي وانتشار الفقر والمرض بين ابناء الشعب التونسي نتيجة السيطرة الاستعمارية(٧).

من خلال هذه المراسيم يتضح ان تونس مرت بثلاث مراحل استيطانية: (٨).

١ – المرحلة الاولى (١٨٨١ – ١٩٠٠): في هذه المرحلة كانت الحكومة الفرنسية تشجع المشاريع الخاصة، ولا سيما ما كان منها يحتاج الى اراضي واسعة لكنه لا يستلزم ارتباط المستوطنيين الفرنسيين بالارض.

(١) نقولا زيادة، المصدر السابق و ص ٩٧.
(٢) هشام سوادي هاشم، المصدر السابق، ص ١٧٥.
(٣) خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي في المغرب العربي نشوؤه وتطوره من ١٨٣٠ – ١٩٦٢، (د.م)، (د. ت)، ص ٨٧.
(٤) عبد الملك خلف التميمي، المصدر السابق، ص ٤٥ – ٤٦.
(٥) احمد خالد، اضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل،ط٣، الدار التونسية للنشر, ١٩٨٥، ص ٨٢.
(٦) زاهر رياض، الاستيطان الاوربي والاستقلال الاقتصادي، القاهرة، (د. ت) ص ٢٦٧ – ٢٤٨.
(٧) خيرية عبد الصاحب وادي، المصدر السابق، ص ٨٨.
(٨) احسان حقي، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

٢ – المرحلة الثانية (١٩٠٠ – ١٩١٤): وفي هذه المرحلة اخذت تمنح المستوطنين الفرنسيين مساحات متوسطة من الارض، من غير ان تشترط عليهم الارتباط بها.

٣ – المرحلة الثالثة: فقد تمثلت بمنح الفلاحيين الفرنسيين اراضي زراعية اطلقت عليها اسم اراضي الاستعمار وانشأت البنوك الزراعية وكان من نتائج هذه السياسة استيطان ثلاثة الاف اسرة فرنسية في تونس، نتيجة ذلك كان المستوطنون الفرنسيون يستحوذون على الاراضي التونسية ويأخذون اصحابها كعبيد يعملون عندهم [١].

٢ – سياسة التجنيس

بعد ان أحكمت فرنسا احتلالها لتونس، قامت بالعمل على ايجاد ركائز لتواجدها، فأصدرت رئاسة الجمهورية الفرنسية امراً يقضي بفتح باب التجنيس بالجنسية الفرنسية لكافة التونسيين ممن قضوا ثلاث سنوات في خدمة الجيش الفرنسي او حصلوا على شهادة الدكتوراه في العلوم او الآداب من المعاهد العليا الفرنسية او كانوا متزوجين بفرنسيات، ولهم منهن أبناء في حالة وجود المرأة في عصمة الرجل، او قاموا بخدمات خاصة للدولة الفرنسية، ويترتب على منح الجنسية الفرنسية الخضوع للقانون الفرنسي، والخروج عن احكام الشريعة الاسلامية في الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق والوصايا والمواريث بأنواعها[٢].

أصدرت الحكومة الفرنسية عام ١٩٢٣، تعليمات تقضي بتشجيع التجنس, وذلك من خلال زيادة مرتباتهم أي يسمح للتونسي ان يصبح فرنسيا فيتقاض (الثلث الاستعماري)، أي ثلثا زائد على مرتبه الاصلي اسوة بالفرنسيين المستوطنين بتونس، ولتعزيز هذا الاجراء صرح رئيس الحكومة الفرنسية بالقول ان هذا الاجراء لا يكفي، وانه ينبغي التفكير في وسيلة اخرى لتشجيع حركة التجنيس ودعمها، فعمدوا الى اصدار فتوى من كبار المشايخ اصحاب المناصب الدينية امثال شيخ الاسلام والباش مفتي تدعوا التونسيين الى التجنس وبذلك يتم القضاء على تخوف التونسيين المسلمين من التجنس لانهما تصدر من اقطاب الدين[٣].

وفي الحقيقة ان سياسة التجنيس هذه لها اكثر من هدف حيث ارادة خرق الشريعة الاسلامية في تونس، واخضاع المسلمين الى قوانين وضعه، وادماجهم في المجتمع الفرنسي غير المسلم، اما الهدف الاسمى فهو القضاء على مقوماتهم الشخصية كاللغة والدين والقيم ويترتب على ذلك كله زوال المقاومة والشعور الوطني[٤].

إلا ان سياسة التجنيس في تونس فشلت اذ حافظ التونسيون على انتمائهم العربي الاسلامي ولم يتجنس إلا بعض اليهود، واقلية محددة العدد من التونسيين الذين ربطوا مصالحهم بمصالح المستعمر بالإضافة الى انها وجدت مقاومة وطنية كبيرة من الصحافة في تونس[٥].

بالرغم من ذلك فأن الحكومة الفرنسية في تونس فتحت باب التجنيس على مصراعيه، فمنحت الجنسية الفرنسية للعاطلين البريطانيين والروس والاسبان, وحتى الايطاليين لزيادة عدد المستوطنيين الفرنسيين بالنسبة لعدد الاهالي التونسيين والقضاء بذلك على شخصية البلاد التونسية[٦].

٣ – سياسة التعليم الفرنسية

عندما احتل الفرنسيون تونس وجدوا فيها مدارس عربية عديدة، فضلاً عن وجود (٢٣) مدرسة فرنسية في تونس, لقد حاول الفرنسيون جهدهم ان يقضوا على كل حركة علمية ولكنهم كانوا مضطرين الى فتح المدارس لأبناء جاليتهم[٧].

(١) محمد عبد المنعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، ملامح المغرب العربي، ط١، الاسكندرية، مساء المعارف، ١٩٥٩، ص ١٢٩ – ١٣١.
(٢) البشير بن الحاج عثمان الشريف، المصدر السابق، ص ١٣٤.
(٣) الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص ٧٢.
(٤) يوسف مناصريه، الحزب الحر الدستوري التونسي ١٩١٩ – ١٩٣٤، بيروت، دار العرب الاسلامية, ١٩٨٨، ص ٥٠.
(٥) محمد علي داهش، المصدر السابق، ص ٣٤.
(٦) حسن محمد جوهر، تونس، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨ و ص ٥٨.
(٧) احسان حقي، المصدر السابق، ص ١٩٩.

حيث اسست الادارة الفرنسية (ادارة العلوم والمعارف) [١] عام ١٨٨٣، ووضعت لها منهاجاً خاصاً للمدارس الابتدائية الفرنسية للعرب والاوربيين على غرار المدارس الفرنسية ولم يكن للغة العربية دور في تلك المدارس[٢].

هذه التطورات وضعت التونسيين بين امرين اما ان يهمل ابنائهم العلم او ان يدخلوا المدارس الفرنسية فيتخرجون بثقافة فرنسية صرفة ليس فيها اثر للقومية ولا للغة العربية، ولم يكن بمستطاع المدارس التونسية ان تقبل كل التلاميذ، ولم تكن قادرة ان تجاري المدارس الاخرى، وسبب ذلك بقيت اللغة العربية مهملة في التعليم الثانوي الى نهاية عهد الحماية[٣].

اما التعليم العالي فلم يكن له اثر في تونس[٤]، اذ احكمت الحكومة الفرنسية سيطرتها على قطاع التعليم العالي واصبح من الصعب على اهل البلاد التخلص من تلك السياسة، اذ اغلقت ابواب التعليم بوجه الكبار مثلما وضعت العراقيل في تعليم الصغار، وذلك من خلال جعل المقاعد محددة في الكليات ولم يتم استحداث اية جامعة في تونس خلال تلك المدة[٥].

وضعت الادارة الفرنسية في تونس العقبات امام عملها، فحوربت اللغة العربية، وثقافتها, ودينها، وفي المقابل انتشرت المدارس الفرنسية التي بدأت تفرض لغة المستوطنيين الفرنسية وثقافته وتاريخيه من اجل تكريس وجودها، ادى هذا كله الى تقليص مساحة اللغة العربية وسيادة اللغة الفرنسية وثقافتها في تونس وعلى الرغم من تراجع اللغة العربية الا انها ضلت حية وفاعلة وقادرة على الاستمرار واعادة الاعتبار[٦].

٤- سياسة الادراة الفرنسية

عندما احتلت فرنسا تونس لم يوجد فيها نظام سياسي معاصر يقوم على أساس دستوري في الفصل بين السلطات، بل كان الباي اوتوقراطيا يجمع في يديه السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية، ويشرف على القضاء فابقوا ما كان عليه الباي، ودعموه بمقتضى المعاهدات واعتبروه ممثل البلاد الاوحد فقد استعان الفرنسيون بالباي على تنفيذ كل ما يرغبون تنفيذه[٧].

السلطة التشريعية قد تمثلت بـ:

١- المجلس الشوري. فهو مجلس استشاري اسس من قبل الحكومة الفرنسية عام ١٨٩١، مهمته الاساسية النظر في الميزانية، والدفاع عن مصالح المستوطنين الفرنسيين، يتكون اعضائه من المستوطنين الاوربيين في تونس، اذ اصدرت الادارة الفرنسية مرسوماً عام ١٩٠٧ يقضي بمنح المستوطنين حق من ينوب عنهم في هذا المجلس، وبموجب هذا المرسوم اصبح اعضاء مجلس الشوري يتكون من (٣٦) عضواً (٢٠) عضو من الفرنسيين ينتخبهم المستوطنين و(١٦) عضواً تونسياً من بينهم يهود على اساس كونهم من كبار الملاكيين والاعيان والمثقفين، عملت الادارة الفرنسية في تونس على تقسيم مجلس الشورى الى قسمين الاول فرنسي والثاني تونسي ليتسنى للأعضاء الفرنسيين تنفيذ رغباتهم وحماية مصالحهم والدفاع عنها[٨].

٢ – المجلس الكبير: فقد تأسس هذا المجلس في ١٣ تموز / يوليو ١٩٢٢، من قبل سلطة الادارة الفرنسية، كان يتألف من قسمين القسم الاول فرنسي ويبلغ عدد اعضائه (٥٢) ينتخبون من قبل المستوطنين الفرنسيين واصحاب الغرف التجارية والزراعية معاً، اما القسم الثاني تونسي والبالغ عدد اعضائه (٢٦) ينتخبون من قبل الشعب التونسي وثلاث اعضاء من اليهود يحملون الجنسية الفرنسية يتفاوض كل قسم من هذه الاقسام على انفراد[٩].

---

(١) ادارة العلوم والمعارف: مؤسسة استحدثتها الحكومة الفرنسية في تونس عام ١٨٨٣، حيث كانت مهمتها تربية ابناء المزارعين الفرنسيين، والهدف الرئيسي هو نشر اللغة الفرنسية بين الاوساط الاسلامية والجالية الاوربية في تونس، ينظر: احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر ١٨٨١ – ١٩٦٥، ت: حمادي الساحلي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٦، ص٢٩٤.

(٢) احمد القصاب، المصدر السابق، ص٢٩٥.

(٣) احمد القصاب، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٤) عادل يوسف، الطلبة التونسيين بالجامعات الفرنسية، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد (٩٩ – ١٠٠), ايار، ٢٠٠٠، ص ٦٢١.

(٥) احسان حقي، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٦) محمد علي داهش، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٧) احسان حقي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٨) خليفة الشاطر مع نخبة من الاساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص ٤٣ ؛ احسان حقي، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٩) الحبيب ثامر، هذه تونس، بيروت، دار العرب الاسلامي، ١٩٨٨، ص ٧٢.

تركزت مهام هذا المجلس في دراسة الميزانية التونسية التي تعرضها عليه الحكومة وابداء الرأي في القروض العمومية والنظر في الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الافراد(١).

٣ – المجالس البلدية. وهي مجالس تتولى مسؤولية ادارة بلديات المدن منذ بداية الاحتلال الفرنسي اصر المستوطنيين الاوربيين على تكوين مجالس بلدية ومؤسسات قطاعية تمكنهم من ابلاغ صوتهم الى السلطة التنفيذية، ولم تكن طبيعة النظام الاستعماري تسمح بأشتراك التونسيين في عضوية هذه الهيئات او اقامة نظام نيابي لتعديل موازين السلطة واقتصر الامر في البداية على احداث الغرف التجارية والزراعية والمجالس البلدية(٢).

اما السلطة التنفيذية، سيطرت الادارة الفرنسية على السلطة التنفيذية في تونس، اذ اصبح الفرنسيون يسيطرون على جميع مراكز الحكم واحتكروا المناصب المهمة لانفسهم، ووضعوا ايديهم على موارد تونس المالية وخصصوا جل ابواب الميزانية التونسية للانفاق على انتشار الاستيطان الاوربي في تونس(٣).

اصبح المقيم العام الفرنسي الذي كان يتمتع بصفته رئيسا، يجمع السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده، والمسؤول عن سير اجهزة الدولة التونسية كافة، واما الموظفون الاداريون فكانت الادارة الفرنسية تختارهم من المستوطنيين الفرنسيين(٤).

واما السلطة القضائية، فأخذت السيطرة على المؤسسة القضائية اقتناعا بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في حياة الاهالي وسعيا في خدمة الاستعمار والاستيطان(٥).

كانت في تونس محاكم شرعية، وفيها محاكم اهلية تتولى الفصل في القضايا بين ابناء تونس، في حين انشأت فرنسا عام ١٨٨٤، محكمة فرنسية للفصل في جميع القضايا التي تقع بين الاوربيين او بين الوطنيين والاوربيين سواء كان الوطنيون مدعين او مدعى عليهم, ولهذه المحكمة فروع في نواحي تونس، والقضاة في المحكمة الكبرى وفروعها جميعهم فرنسيون ويعينهم رئيس الجمهورية الفرنسية، ويحكمون بقوانين فرنسية وباسم الدولة الفرنسية(٦).

وبذلك اصبح القضاء التونسي لا ينظر الا في القضايا التي تهم التونسيين في حين نتج عن اقتحام الفرنسيين للميدان القضائي في تونس زيادة ملحوظة للانظمة القضائية بحيث اصبحت لتونس خمسة اصناف من المؤسسات العدلية اولهما فرنسية وثانيهما مشترك وتمثله المحكمة العقارية اما الباقية فتشمل المحاكم الشرعية الاسلامية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الاحبار اصبحت مهمة المحاكم الشرعية مقصورا على الحقوق العينية والعقارات غير المسجلة وشؤون الاوقاف(٧).

٥ – السياسة الاستيطانية.

من المعلوم ان الاستيطان هو التوسع المجالي بواسطة الاحتلال لوحدة التراب الوطني والسيطرة السياسية وتركيز المستوطنين بهدف الاستقلال الاقتصادي في مجتمع التمييز والهيمنة، وعلى ذلك بدأ التسرب الاوربي في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فمن العوامل التي ساعدت على التوسع في الاستيطان الاوربي في تونس هي الاستكشاف، التبشير, والمغامرة، ودور الجمعيات الاستعمارية ولا سيما التفوق العسكري والصناعي، وبذلك تعددت العوامل المساعدة والمسيرة للتوسع الاستيطاني الاستعماري على تونس(٨).

(١) المصدر نفسه، ص٧٢.
(٢) خليفة الشاطر مع نخبة من الاساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص ٤٢.
(٣) محمد علي داهش، المغرب العربي، المصدر السابق، ص ٣١ ؛ خليفة الشاطر، المصدر السابق، ص ٣٩.
(٤) هند فتال، رفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس برس، ط١، ١٩٨٨, ص ٢٨٥ ؛ محمد علي داهش، المغرب العربي، المصدر السابق، ص ٣٧.
(٥) محمد الدياب، كوميسارات الحكومة (١٩٠٦ – ١٩٥٦) خمسون عاما من الهيمنة الفرنسية على القضاء التونسي، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العددان (٩٩ – ١٠٠) ايار، ٢٠٠٠، ص ٧٢٥.
(٦) محمد الخضر حسين، تونس وجامع الزتونة، جمعة وحققة: علي الرضا التونسي، (د.م)، ١٩٧١، ص ١٣٩.
(٧) خليفة الشاطر، المصدر السابق، ص ٤١.
(٨) المصدر نفسه، ص ٧.

كانت الجالية الفرنسية في تونس عند فرض الحماية لا تزيد عن عدة الاف يشتغلون في التجارة وفي بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك وبعد ان استولت فرنسا على ادارة الحكم فيها بدأت بتشجيع هجرة الفرنسيين الى تونس, وقدمت العديد من المغريات المادية والمعنوية من اراضي واموال ووظائف امام الفرنسيين المهاجرين وكان ذلك من اجل هدفين الاول انتزاع الاراضي من ابناء تونس والثاني ايجاد جالية فرنسية قوية تتمركز بثروتها وتكريس الوجود الفرنسي في تونس[١].

كانت الجالية الفرنسية في تونس تتكون من ثلاث اشكال رئيسية الموظفون المدنيون والحامية العسكرية والمستوطنون وعدد الموظفين المدنيين (٩٨٠٠) الحامية العسكرية كان يتراوح عدد رجالها بين (٢٥,٠٠٠ – ٤٠,٠٠٠) عسكري، ويوجد من المستوطنين نحو (١٦٠,٠٠٠) مواطن في حين كثيرون من هؤلاء الفرنسيين في تونس ليسوا من الفرنسيين الاصليين مطلقاً بل ان الاف منهم ايطاليون متجنسون والافاً اخرين جزائريون[٢].

ويذكر المؤرخ احسان حقي في كتابه تونس العربية، انه يوجد تنوع في جنسيات المستوطنين الاوربيين في تونس فمنهم، المستوطنون الفرنسيون، المالطيون، الانكليزيون، والالمانيون اما الفرنسيون الاصليون فأكثرهم من جزيرة مورسيكه كما يوجد في تونس جاليات من جميع المذاهب المسيحية ولا سيما مذهب الروم الارثوذكس والبروتستانت، ولكليهما كنائس[٣].

اما اليهود التونسيين فهم ليس قوة اجنبية محتلة بل هم مواطنين تونسيون ولهم جميع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك الايطاليون فلم يكونوا قوة استعمارية رسمية بالبلاد وانما هم عبارة عن جالية اوربية استفحل امرها بمساندة سلطة الادارة الفرنسية لها واخماد شوكتها مقرون بزوال هذه السلطة[٤].

اخذت اعداد المستوطنين الاوربيين في تونس بالتزايد وبدأت غطرسة المستوطنين واحتقارهم للتونسيين اذ يعاملونهم معاملة السادة للخدم، مع ان التونسيين كانوا يفهمون ان الحماية لا تقف على اقدام راسخة، ولا يملكون بها السيادة المطلقة، الا اذ اشعروا الوطني بانه في منزلة محتقرة، حتى لا يطمع في ان يقف بجانبهم موقف الانسان من اخيه الانسان[٥].

ثانياً: موقف الحركة الوطنية من الاستيطان الاوربي في تونس.

بالإضافة الى مما تقدم عن سياسة فرنسا التشجيعية على الاستيطان في تونس فأن السلطات الفرنسية حاربت الصناعة الوطنية وفتحت الاسواق التونسية للصناعات الفرنسية وتم الاستيلاء على المواد الاولية لخدمة الصناعة الفرنسية كما سيطرت على التجارة الداخلية والخارجية بالتعاون مع يهود تونس، وقد ادى يهود تونس في تمكين الفرنسيين من السيطرة على الاقتصاد التونسي وقد كافأتهم الحكومة الفرنسية بمنحهم الجنسية الفرنسية كما جرى الاستحواذ على الثروات المعدنية من الحديد والفوسفات... الخ من خلال الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الفرنسية والاوربية الاخرى وتوجيهها نحو فرنسا مباشر لتنمية الصناعة الفرنسية بلا مقابل وعلى اثر ذلك تدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس، وتحول المزارعين الى عمال في المزارع والمناجم والاجور الزهيدة والضريبة المتصاعدة وسياسة الاكراه (السخرة) على ممارسة أي عمل او السجن كلها عوامل ساعدة نهوض الشعور الوطني والدفاع عن حقوقهم[٦].

بدأ صوت الحركة الوطنية التونسية يرتفع ويطالب بجلاء القوات الفرنسية عن تونس وزعمت فرنسا ان الباي محمد الناصر[٧] لا يوافق على مطالب الوطنيين لكن اعلن انه لا يعارض في كل ما يسهم في نهوض شعبه ويحقق له الحرية والتقدم[٨].

(١)يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، القاهرة، دار الكتاب، (د.ت), ص ٣٢.
(٢)جون جنتر، داخل افريقيا، ت: حسن جلال العروس المحامي،ج١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية و (د.ت)، ص ٢٥٤.
(٣) احسان حقي، المصدر السابق، ص ١٩١.
(٤) محمد الخضر حسين المصدر السابق، ص ١٤١.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٤١.
(٦) محمد علي داهش، المغرب العربي، المصدر السابق، ص ٣٣.
(٧) الباي محمد الناصر: هو محمد الناصر بن محمد بن حسين الثاني ارتقى عرش تونس في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٦ و كان له مواقف ايجابية مع الحركة الوطنية التونسية، ينظر حسن حسنين عبد الوهاب، المصدر السابق، ص ١٨٠ – ١٨١.
(٨) يونس درمونه، تونس بين الحماية والاحتلال، المصدر السابق، ص ٤٢.

ظهرت فئة جديدة من الشباب الوطني ومعظمهم من الذين درسوا في مدارس فرنسية، حيث كانت ترى هذه الفئة البدء بالإصلاحات الداخلية وكانت مستعدة للتنازل عن بعض المطالب في سبيل قيام حكومة دستورية بينما كان موقف الشيخ عبد العزيز الثعالبي[١] متمسك بفكرة الاستقلال التام وانتشار الجيش القومي، واستعادة الاراضي من الاستعمار وفتح جميع الوظائف الادارية للتونسيين[٢].

الخاتمة

يتضح مما تقدم، ان فرنسا كانت تسعى الى اقامة امبراطورية فرنسية في المغرب العربي، منذ ان وضعت اقدامها في الجزائر عام ١٨٣٠ فبدأت تتطلع الى تونس التي لها موقع استراتيجي مهم في السيطرة على البحر الابيض المتوسط، ومن اجل ذلك دخلت فرنسا في تنافس مع الدول الاوربية بشكل عام وايطاليا بشكل خاص، من اجل احكام سيطرتها على تونس بشكل منفرد، تمكنت من احتلال تونس عام ١٨٨١ وعملت على تنفيذ سياستها الاستيطانية بتشجيع الاستيطان الفرنسي في تونس على امل ان تجعل من تونس مقاطعة فرنسية تابعة لفرنسا، ونتيجة دعم فرنسا للمستوطنين بخدمات جلية، دفعت المستوطنين الى العمل من اجل تكريس وجودها في تونس تمثل بأشكال ومواقف تمت الاشارة اليها في ثنايا البحث.

المصادر

١- احسان حقي، تونس العربية، بيروت، دار الثقافة، (د. ت).

٢- احمد اسماعيل راشد، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط١، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.

٣- احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر ١٨٨١ – ١٩٦٥، ت: حمادي الساحلي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٦.

٤- احمد خالد، اضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل،ط٣، الدار التونسية للنشر, ١٩٨٥.

٥- الازهر بوعوني، الانظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، تونس مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٢.

٦- آمنة ابراهيم ابو حجر، موسوعة المدن العربية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٢.

٧- البشير بن الحاج عثمان الشريف، اضواء على تاريخ تونس الحديث ١٨٨١ – ١٩٢٤، دار ابو سلامة للطباعة والنشر والتوزسع، ط ١، (د. ت).

٨- جلال يحيى، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ٢٠١٠.

٩- جهاد عودة، تجربة الاشتراكية الديموقراطية في تونس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكاتب، ١٩٧٨.

١٠- جون جنتر، داخل افريقيا، ت: حسن جلال العروس المحامي،ج١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، (د.ت).

١١- الحبيب بورقيبة، حياتي، ارائي، جهادي، تونس، نشريات كتاب الدولة للاعلام، (د. ت).

١٢- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط ٣, تونس، دار الكتب العربية، ١٩٧٦.

١٣- حسن محمد جوهر، تونس، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨.

١٤- حلمي محروس اسماعيل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤.

١٥- خليفة الشاطر مع نخبة من الاساتذة الجامعيين، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، ج٣، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية, ٢٠٠٥.

(١) عبد العزيز الثعالبي: ولد عام ١٨٧٦ في تونس من عائلة جزائرية ويعد من ابرز زعماء الفكر والاصلاح، نقم على الاستعمار وسياسة الاستيطان، اصدر جريدة سبيل الرشاد عام ١٨٩٥، انظم الى حركة الشباب التونسية وكان له دور كبير في تأجيج المشاعر الوطنية، اسس الحزب الدستوري عام ١٩٢٠، ينظر: عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ت: سامي الجندي، بيروت، دار القدس، ١٩٧٥، ص٥-٦.

(٢) جهاد عودة، تجربة الاشتراكية الديموقراطية في تونس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكاتب، ١٩٧٨، ص٦٧.

١٦- خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي في المغرب العربي نشوؤه وتطوره من ١٨٣٠ – ١٩٦٢، (د.م)، (د. ت).
١٧- زاهر رياض، الاستيطان الاوربي والاستقلال الاقتصادي، القاهرة، (د.ت).
١٨- سمير امين، المغرب العربي الحديث، ت: كميل داغر، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٠.
١٩- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الاقصى)، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٧.
٢٠- عادل يوسف، الطلبة التونسيين بالجامعات الفرنسية، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد (٩٩ – ١٠٠), ايار، ٢٠٠٠.
٢١- عبد الحميد البطريق واخرون، افريقيا حلم الاستعمار البريطاني، مصر، دار المعارف، (د. ت).
٢٢- عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والدولة العثمانية (١٨٨١ – ١٩١٣)، ت: عبد الجليل التميمي، تونس، دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣
٢٣- عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ت: سامي الجندي، بيروت، دار القدس، ١٩٧٥.
٢٤- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي)، دراسة تاريخية مقارنة، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٣.
٢٥- علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، تونس، دار محمد علي للنشر، ط١، ٢٠٠٩.
٢٦- ـــــ, انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ت: عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، ١٩٨٦.
٢٧- لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، دار الفارابي، ط ٩، ٢٠٠٧.
٢٨- محمد الخضر حسين، تونس وجامع الزيتونة، جمعة وحققة: علي الرضا التونسي، (د.م)، ١٩٧١.
٢٩- محمد الدياب، كوميسارات الحكومة (١٩٠٦ – ١٩٥٦) خمسون عاما من الهيمنة الفرنسية على القضاء التونسي، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العددان (٩٩ – ١٠٠) ايار، ٢٠٠٠.
٣٠- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، تونس، دار الكتب الشرقية، (د. ت).
٣١- محمد عبد المنعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، ملامح المغرب العربي، ط١، الاسكندرية، مساء المعارف، ١٩٥٩.
٣٢- محمد علي بلوحة، زمن العسر صفحات من تاريخ تونس ١٩٣٠–١٩٤٠، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٧١.
٣٣- محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، (د. ت)
٣٤- نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية من ١٨٨١–١٩٣٤، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، دار الرائد للطباعة، ١٩٦٣.
٣٥- نهاية محمد صالح الحمداني، الحركة الوطنية التونسية ١٨٨١–١٩٢٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٦.
٣٦- نوفل كاظم مهوس، التنافس الاستعماري الاوربي في المغرب ١٨٨٠–١٨٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية ١٩٩٩.
٣٧- هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦–١٩١٨ من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الاولى، ط١، عمان، دار الفكر، ٢٠٠٩.
٣٨- هند فتال، رفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس برس، ط١، ١٩٨٨.
٣٩- يوسف مناصريه، الحزب الحر الدستوري التونسي ١٩١٩–١٩٣٤، بيروت، دار العرب الاسلامية, ١٩٨٨.
٤٠- يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، القاهرة، دار الكتاب، (د.ت).
٤١- ـــــ، تونس بين الحماية والاحتلال، القاهرة، مطبعة الرسالة، (د. ت).